تطور استراتيجيات الدولة الليبية (2004-2010) لإعادة تعليم اللغة الإنجليزية في عصر التحولات الرقمية

د. ربيعة سعد قويدر، أستاذ مساعد
جامعة طرابلس - كلية الآداب واللغات - قسم الخدمة الاجتماعية
طرابلس، ليبيا

تطور استراتيجيات الدولة الليبية (2004–2010) لإعادة تعليم اللغة الإنجليزية في عصر التحولات الرقمية

مستخلص

كان لضرورة تعليم وتعلم اللغة الإنجليزية، اللغة العالمية أو "الإنجليزية العالمية"، تأثيرٌ بالغ على المؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (نونان، 2003). تتناول هذه الورقة دور الدولة الليبية في هذا الشأن، ومساعيها الأخيرة لبناء علاقة جديدة مع القطاع الخاص الليبي الصغير ولكنه متنامٍ. دعم القطاع الخاص كجزءٍ من استراتيجية الرؤية الحديثة يُعد بالغ الأهمية للحكومة الليبية إذا ما رغبت في قبولها كجزءٍ شرعي وفعال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدلاً من كونها مجرد معارضة أو ناقدة كما كانت في السابق. يُعد تعلم اللغة الإنجليزية عاملاً رئيسيًا في تحسين رأس المال البشري وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل استراتيجيات الدولة الليبية لإعادة تعليم اللغة الإنجليزية وتطورها في سياق التحولات الاقتصادية والسياسية. وستناقش هذه الورقة الأسباب التي دفعت ليبيا إلى إعادة النظر في سياسات تعليم اللغة الإنجليزية، وتستعرض تأثير هذه الاستراتيجيات الجديدة على التنمية الوطنية ودور القطاع الخاص فيها.

الكلمات المفتاحية: – إستراتيجيات الدولة الليبية، تعليم اللغة الإنجليزية، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، رأس المال البشري، التنمية الوطنية، السياسات التعليمية، الإصلاحات الاقتصادية.

المقدمة

من الناحية النظرية، يعكس تحول الدولة والاقتصاد الليبيين الاعتماد الهيكلي للاقتصاد الليبي على استراتيجية التنمية المستدامة. اللافت للنظر، من نواحٍ عديدة، هو أن الحكومة الليبية استطاعت لفترة طويلة مقاومة الاندماج الكامل في استراتيجية التنمية المستدامة، وهذا ليس مجرد حقيقة لأن ليبيا دولة ريعية. وبالمقابل هناك العديد من الدول الريعية التي تمتلك احتياطيات نفطية هائلة، ولكنها اندمجت بشكل أوضح في استراتيجية التنمية المستدامة. لقد تشكلت فكرة المقاومة من خلال الطموحات السياسية والأيديولوجية للمجموعة المحيطة بالقذافي الذي وصل إلى السلطة في ثورة 1969. ولقد تمسّكوا بأيديولوجيةٍ صاغتها أعمال شخصياتٍ مثل فانون، والتي جادلت بأنّ مقاومة الاستعمار الجديد تستلزم من دول العالم الثالث (التابعة) التخلّص من الإرث الاستعماري حرفيًا ونفسيًا. وهكذا، كان طرد القواعد العسكرية الأجنبية من ليبيا تجسيدًا رمزيًا وماديًا لهذا الالتزام باستقلال العالم الثالث، وهذه القيادة السياسية والأيديولوجية هي التي منحت أنظمة القذافي هذه المكانةَ البارزةَ والدعمَ في العديد من دول العالم الثالث، لا سيما دعم المؤتمر الوطني الأفريقي الذي استفاد استفادةً كبيرةً من الدعم المالي والسياسي من الحكومة الليبية خلال حقبة الفصل العنصري.

تُوضح جميع هذه العوامل مدى عمق إعادة هيكلة المجتمع الليبي التي تُنادى بها سياسات الرؤية الحديثة. وقد ساهمت العواقب طويلة المدى لمقاومة ليبيا لضغوط "المناطق الحرة" في خلق اقتصاد ومجتمع متفاوتَين بشكل خطير، حيث كان القطاع العام إلى حد كبير بمثابة شكل من أشكال رعاية النظام الحاكم. ورغم أن هذه الاستراتيجية كانت قابلة للتنفيذ على المدى القصير خلال فترة الثورة، فقد حدثت تغييرات عميقة في طبيعة "المناطق الحرة"، ليس أقلها انهيار الشيوعية وعولمة الاقتصاد الرأسمالي. وقد أدى ذلك إلى خلق ظروف هيكلية (التدفق الحر لرأس المال، وتأثير تقنيات الاتصالات الرقمية الجديدة، وتوسع العسكرة العالمية بقيادة الولايات المتحدة، وتوسع ثقافة الاستهلاك الرأسمالية) جعلت من الصعب للغاية على حكومات العالم الثالث الحفاظ على سيطرتها على شعوبها، ناهيك عن اقتصاداتها. يُضاف إلى ذلك تفاقم الأزمات الرأسمالية في قلب "المناطق الحرة"، وأصبح اعتماد ليبيا على هذه المناطق أكثر وضوحًا وتقلبًا. لم يعد بإمكان الحكومة الليبية إدارة الاقتصاد والمجتمع في ظل استبعادها من قطاعات مهمة من وزارات الموارد الطبيعية. لذا، فإن تغيير السياسات

واستراتيجيات الرؤية الحديثة يمثلان استسلامًا من جانب الحكومة الليبية على المستوى الأيديولوجي، وتبنيًا للسياسات الليبرالية الجديدة "النيوليبرالية"، مما يستلزم إحداث تحول جذري في الدولة والاقتصاد. كلما طال أمد هذا التحول، قلّت فرص تحرر الاقتصاد والمجتمع الليبيين من وضعهما الريعي. ولكن كلما سارعت الحكومة إلى إجراء هذه التغييرات قد تزيد من المخاطر السياسية التي تنطوي عليها. ولكن كيف غيّرت الدولة سياساتها فيما يتعلق بتدريس اللغة الإنجليزية؟ وللإجابة على هذا التساؤل لابد من تتبع هذا التغيير ومعرفة الأبعاد السياسية والاقتصادية من وراءه كما ستوضح الجزئية التالية. فعلى الرغم من أن ليبيا قاومت تعليم اللغات الأجنبية لفترة طويلة، إلا أن التحولات العالمية والاقتصادية دفعتها إلى إعادة النظر في سياساتها التعليمية. وتطرح هذه الورقة عدة تساؤلات جوهرية أهمها:

1. لماذا تخلّت الدولة عن سياساتها المناهضة لتعليم اللغات الأجنبية؟
2. كيف أثرت هذه التغيرات على رأس المال البشري؟
3. ما دور القطاع الخاص في تعزيز تعليم اللغة الإنجليزية؟

وتهدف هذه الورقة إلى تحليل العوامل التي دفعت ليبيا إلى تغيير سياسات تعليم اللغة الإنجليزية، وتقييم تأثير هذه السياسات على التنمية البشرية والاقتصادية، استكشاف دور القطاع الخاص في دعم تعليم اللغة الإنجليزية. وتبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على العلاقة بين تطوير السياسات التعليمية وتحقيق التنمية المستدامة، وإذا ما عزز من فرص ليبيا في التنافس في النظام الاقتصادي العالمي الحديث. كما انتهجت الورقة الوصف التحليل لموضوع البحث ومن المنظور التاريخي، حيث يتم تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الدولية والدراسات السابقة. كما سيتم مقارنة تجربة ليبيا مع دول أخرى مثل ماليزيا وتنزانيا في تطوير استراتيجيات تعليم اللغة الإنجليزية.

أولاً: – التحولات السياسية وتأثيرها على التعليم

1- إعادة دمج اللغة الإنجليزية في النظام التعليمي

وفقًا لتقرير مؤتمر ويلتون بارك (2007)، ففي عام 1999، وبعد تسوية ليبيا لقضية لوكربي، أُعيدت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والحكومة البريطانية (تقرير مؤتمر ويلتون بارك، 2007). وفي العام نفسه، أصبحت ليبيا عضوًا كامل العضوية في الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر برشلونة 3، الذي عُقد في شتوتغارت بألمانيا عام 1999. وفي هذا المؤتمر، وافقت ليبيا على الالتزام بقواعد برشلونة 3، ونتيجةً لذلك، أقامت علاقات جديدة وعملية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، تُعدّ ألمانيا وفرنسا وإسبانيا شركاء مهمين لليبيا في مجال القراءة (سيف الإسلام، 2002).

وقد تم تعزيز هذه الاتفاقية بين الحكومة الليبية والاتحاد الأوروبي بشكل أكبر عندما تخلت ليبيا في عام 2003 عن رغبتها في تطوير أسلحة الدمار الشامل (مارتينيز، 2007). وقد أدى هذا بدوره في عام 2006 إلى إزالة ليبيا من القائمة الرسمية لوزارة الخارجية الأمريكية لرعاة الإرهاب (تقرير عن مؤتمر ويلتون بارك، 2007؛ مارتينيز، 2007). ونتيجة لذلك، تم استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وليبيا في عام 2004 وتعزيزها في عام 2009 لأول مرة منذ 30 عامًا (فانديوال، 2008؛ زوبير، 2002). وبالتالي، في السنوات الأربع الماضية، وضعت اللجان الحكومية الليبية عددًا من استراتيجيات إضفاء الشرعية لتسهيل وتوسيع اقتصاد البلاد من خلال تطوير القطاع الخاص ورأس المال البشري. على سبيل المثال، وفقًا لعثمان وكارلبيرج (2007) في عام 2004، تم تزويد ليبيا بما يقدر بنحو 35 مليار دولار أمريكي لتحسين بنيتها التحتية. في إطار هذه العملية، أُعيد تنظيم نظام التعليم بهدف تمكين ليبيا من الاستفادة من هذه الفرص الاقتصادية. ولذلك، يُعدّ تطوير نظام التعليم الليبي الوظيفة الرئيسية التي لا تزال الاستراتيجيات الحكومية تُطوّرها. وفي هذا الصدد، كانت قد أكدت منسقة المجلس الثقافي البريطاني في ليبيا، أن قطاع التعليم الليبي بحاجة ماسة إلى تحسين يرتقي به إلى المعايير الدولية. وفيما يتعلق باستراتيجية "الاقتصاد الريعي"، يُعدّ هذا منطقيًا مع انتقال ليبيا من دولة ريعية حمائية إلى دولة ريعية تتبنى دورًا تمكينيًا، على غرار الليبرالية الجديدة، باستخدام الموارد العامة

لدعم القطاع الخاص بدلًا من توسيع القطاع العام نفسه. وهذا يتيح فرصًا كبيرة للشركات والنخب الاقتصادية في جميع أنحاء ليبيا للاستفادة من الاقتصاد الليبي المتحرر، وخاصةً تلك الموجودة في دول الاتحاد الأوروبي التي تربطها علاقات طويلة الأمد بليبيا، مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا. كما يفتح هذا الطريق، بالتبعية، أمام موجة جديدة من الرأسماليين الليبيين للظهور وتشكيل جزء من قطاع النخبة في المجتمع الليبي. مرة أخرى، من وجهة نظر الحكومة الحاكمة، يُعد هذا الأمر بمثابة نعمة ونقمة في آن واحد، إذ لطالما سعت النخب الاقتصادية المستقلة تاريخيًا إلى السعي وراء السلطة السياسية بما يتناسب مع قوتها الاقتصادية. ولم ينجح هذا التحول حتى الآن إلا في بلد كالصين، حيث سعت الدولة بحرص شديد إلى السيطرة على تفاوتات الثروة المتزايدة وإخضاع الطبقة الرأسمالية الجديدة لنظام الدولة الحزبية. ولكن حتى في الصين، تشهد البلاد توترات اجتماعية هائلة بسبب السياسات الليبرالية الجديدة المُطبقة واستقطاب المجتمع الصيني (ياوزو، 2011). وقد يُشكل تجاوز هذه التصدعات في الاقتصاد والمجتمع اختبارًا حقيقيًا للنخب السياسية الليبية.

المشكلة التي برزت أنداك هي أنه مع عودة ليبيا إلى الاقتصاد العالمي، لا تبدو قطاعاتها مهيأة لإجراء حوار مثمر واقتصادي ودولي. اتفق عثمان وكارلبرغ (2007: 110) على أنه *يجب على الحكومة الليبية العودة بسرعة إلى قبول واعتراف بالأهمية الدولية للغة الإنجليزية*". وأضافا فيما يتعلق بغياب اللغة الإنجليزية منذ سنوات "بالنسبة لليبيا، فقد ثبت أن هذا خطأ جوهري وكارثي، مما أدى إلى تراجع ليبيا من حيث جودة التعليم لأكثر من جيلين". وبالمقارنة، في الفترة بين عامي 1969 و1983، أوقفت ماليزيا تدريس اللغة الإنجليزية لصالح الترويج لـ "اللغة الملايوية" كوسيلة للتدريس في جميع المؤسسات التعليمية الماليزية. ولتجسد أحد الآثار المترتبة على هذه الاستراتيجية في ماليزيا: انخفضت كفاءة اللغة الإنجليزية القياسية بشكل كبير مما أثر على المعايير في قطاع التعليم الماليزي، مما قوض القدرة التنافسية الماليزية في التجارة والتكنولوجيا الدولية. ولذلك، وفي عام 1996 غيّرت الحكومة الماليزية سياساتها تجاه اللغة الإنجليزية جذريًا، فأعادت اعتمادها كلغة رئيسية للتدريس في التعليم العالي. وفي عام 2002، أُدخلت اللغة الإنجليزية أيضًا في المراحل الأولى من المرحلة الابتدائية والثانوية، وخاصةً في العلوم والرياضيات. وقد صرّح رئيس الوزراء مهاتير محمد عن إعادة اعتماد اللغة الإنجليزية قائلًا:

"*هناك حاجة لإتقان اللغة الإنجليزية تمامًا، لأن تعليمها يكون سهلاً بعد الآن. ربما يكون هذا أمرًا مؤسفًا للقوميين اللغويين، ولكن هذا هو الواقع اليوم. يجب ألا نُفسدوا مستقبل الأجيال القادمة باعتراضهم على إتقان اللغة الإنجليزية واستخدامها. يجب ألا يعيقوا تقدم ماليزيا وتطورها*". (عثمان وكارلبرغ، 2007: 110)

يوضح هذا التصريح الضغط الواقع حتى على أكثر الحكومات المحمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لقبول هيمنة اللغة الإنجليزية العالمية أو تحمل العواقب الاقتصادية. ووفقًا لتقرير [1] وارشاور (2000) (Warschauer، 2000)، "في هذه المرحلة الجديدة من توسع الرأسمالية العالمية وتطورها، ستُطرح تحديات جديدة على مهنة تدريس اللغة الإنجليزية" تحديدًا لأنها لغة الرأسمالية العالمية (إيفز، 2009؛ ووارشاور، 2000). لذلك، غيّرت الدولة الليبية سياساتها فيما يتعلق بتدريس اللغة الإنجليزية من خلال جذب خبراء دوليين في المجالات الأكاديمية للتدريس في ليبيا. وهكذا، في عام 2006، كانت قد أنشأت ما يسمى اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي مع المجلس الثقافي البريطاني مركزًا جديدًا للغة في جامعة طرابلس. بالمقابل، يوفر المجلس الثقافي البريطاني برامج تعليمية باللغة الإنجليزية، تستهدف كل القطاعات/المجالات خاصة ممن يتعاملون مع سوق العمل العالمي والقانون الدولي ...الخ. وباختصار تمثلت هذه الإصلاحات السياسية والتعليمية في:

1. انضمام ليبيا إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية عام 1999.
2. تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد عام 2003.
3. زيادة التركيز على تنمية رأس المال البشري من خلال تعزيز التعليم.

[1] تقرير الإنترنت لتعليم اللغة الإنجليزية الذي أعده مارك وارشاوير، هايدي شيتزر، وكريستين ميلوني عام 2000، هو دليل مصمم لمساعدة معلمي اللغة الإنجليزية كلغة ثانية (ESL) على استخدام الإنترنت بفعالية في الفصول الدراسية .تكون الكتاب من ثمانية فصول وأربعة ملاحق، تغطي مواضيع مثل: .1الموارد المتاحة للمعلمين تقديم معلومات حول كيفية الوصول إلى الإنترنت والحصول على عنوان بريد إلكتروني. .2تواصل وتعاون الطلاب، استخدام الإنترنت لتعزيز التواصل والتعاون بين الطلاب. .3 بحث الطلاب توجيه الطلاب في كيفية استخدام الإنترنت كمصدر للبحث والمعلومات. .4نشر أعمال الطلاب تشجيع الطلاب على نشر أعمالهم ومشاريعهم عبر الإنترنت. .5التعليم عن بُعد استكشاف إمكانيات التعليم عن بُعد باستخدام الإنترنت. .6البحث في تعلم اللغة عبر الإنترنت مراجعة الأبحاث المتعلقة بتعلم اللغة عبر الإنترنت. كما يتضمن الكتاب ملاحق تحتوي على فهرس لعناوين الإنترنت، وقائمة بالكتب والمجلات للقراءة الإضافية، وقاموس للمصطلحات التقنية . يُعد هذا التقرير مرجعًا مهمًا للمعلمين الراغبين في دمج التكنولوجيا والإنترنت في تعليم اللغة الإنجليزية، مما يعزز من فعالية العملية التعليمية ويواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

4. إعادة تدريس اللغة الإنجليزية في المدارس الابتدائية عام 2005.
5. تطوير مناهج جديدة تشمل استخدام التكنولوجيا ووسائل التعليم الحديثة.
6. إنشاء مراكز تدريب متخصصة بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني.
7. فرض اختبارات قياسية مثل IELTS و TOEFLكمتطلبات أكاديمية لطلاب الدراسات العليا.

2- الاستراتيجيات التعليمية لتدريس اللغة الإنجليزية في المرحلتين الابتدائية والثانوية

في الفترة 2004-2005، طرحت اللجنة العامة للتعليم في ليبيا استراتيجيات تعليمية جديدة لتدريس اللغة الإنجليزية. وخلال الفترة 2005-2007، تم تصميم مقررين دراسيين للغة الإنجليزية، أحدهما عام لجميع التخصصات باستثناء تخصصات اللغة الإنجليزية، والآخر لتخصصات اللغة الإنجليزية. وفي عام 2008، تم تصميم خمس مقررات دراسية مختلفة لغير المتخصصين. وكان يتم استخدام كتبًا دراسية جديدة كل عام، مدعمة بأقراص مدمجة للتعلم الصوتي في كل وحدة. وأصبح يتلقى الطلاب 4 محاضرات أسبوعيًا لغير المتخصصين، 19 محاضرة لطلاب المتخصص.

ولكن في الوقت الذي اعتمدت فيه ليبيا هذه الاستراتيجية الجديدة تجاه تعليم اللغة الإنجليزية على مستوى المدارس الابتدائية والثانوية تحديدا في عام 2005، كانت متأخرة بعض الشيء عن الدول التي تتنافس معها على الاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، وفي وقت مبكر اعتمدت تنزانيا سياسات واستراتيجيات مماثلة وكان ذلك في عام 1995، حيث أعادت تدريس اللغة الإنجليزية إلى جانب اللغة الوطنية السواحيلية في المرحلة الثانوية. ثم زادت الحكومات التنزانية عدد السنوات التي يدرس فيها طلاب المرحلة الابتدائية اللغة الإنجليزية، بدءًا من السنة الأولى بدلاً من السنة الثالثة (فافروس، 2002). هناك شعور لدى صانعي السياسات الليبيين بأنهم يحاولون تصحيح مشكلة متأصلة في النظام لأكثر من عقدين من الزمن وبسرعة كبيرة. ولكن ليبيا تتناقض بشكل كبير مع الاستراتيجية التنزانية حيث تُعامل اللغة الإنجليزية في هذا البلد الأخير كلغة رسمية مساوية للغة الوطنية السواحيلية أو "كلغة ثانية"، وليس مجرد لغة أجنبية تُستخدم كأداة لتحقيق أهداف إنمائية/تنموية معينة (تقرير وارشاور، 2000).

وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية المتعلقة بتعلم اللغة الإنجليزية في قطاع التعليم الليبي أتت كاستجابةً أولية للمتغيرات السياسية والتنموية الأخيرة، إلا أن البعض لم يُرحّب بإعادة استراتيجية تعلم اللغة الإنجليزية في مراحل التعليم المختلفة عن طريق إثارة بعض التساؤلات المتعلقة بهوية المجتمع وثقافته، وأنه لا حاجة للغة الإنجليزية في المراحل المبكرة من التعليم، مع أنها بالغة الأهمية في مراحل التعليم العالي. وأكثر من ذلك، قد شكّلت استراتيجية إعادة تدريس اللغة الإنجليزية بين طلاب المراحل التعليمية السابقة من اللذين لم يكن لديهم فرصة لتعلّمها قضيةً مثيرةً للجدل. ولربما ينقلنا هذا الجدل إلى الوعيٌ بنوع القضايا الثقافية التي أثارها فانون وسعيد واليرشتاين (فانون، 2006ب–، سعيد، 2005، واليرشتاين، 2009)، وهي أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل أو مهارة يمكن استثمارها في سوق العمل، بل تحمل في طياتها قضايا أيديولوجية أوسع تتعلق بالسلطة والمعرفة على ثقافة تابعة. هذا التوتر بين الأيديولوجية الراسخة للحكومة "الثورية" التي تستلهم من فانون، وبين استراتيجية الرؤية الجديدة التي تُغير جذريًا كل ما كانت الحكومة تُمثله، ليس مفاجئًا، حيث أصبح هذا التوتر أحد مصادر الصراع لاحقاً في ليبيا مع بدء المرحلة الانتقالية.

عندما وضعت الخطط الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي للعام الدراسي 2009–2010 كانت تتضمن تقسيم المقررات الدراسية حسب أشهر السنة الدراسية وأسماء الكتب الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي. وقد أُعيد تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الثالث الابتدائي حتى التخرج، ثم تم نقلها لتبدأ من الصف الخامس. وقد يرجع ذلك، إلى أن بعض الدول التي خرجت من الاستعمار، مثل ليبيا، لا تزال تعتبر تعلم اللغة الإنجليزية منذ المراحل المبكرة، مثل مرحلة رياض الأطفال أو حتى الصف الثالث الابتدائي، دعمًا لما يُسمى "الاستعمار اللغوي". وأن ليبيا أعادت تعليم اللغة الإنجليزية من الصف الخامس الابتدائي فقط لحماية لغتها وثقافتها، بينما البعض يتفق أن التعليم بشكل عام من الأفضل البدء بتعلم المعارف والمهارات المتنوعة كاللغات الأجنبية في مرحلة مبكرة كونها المرحلة الحيوية للتعلم. وبالرغم من الانتشار السريع للعديد من مراكز تدريب اللغة الإنجليزية في ليبيا بعد بداية تلك الخطوات الاستراتيجية للتدريس اللغة الإنجليزية، عانى الخريجون الليبيون خلال تلك الفترة من الافتقار إلى مهارات تعلمها كنتيجة لعدم تأهيلهم بأساسيات اللغة الإنجليزية في المراحل الأولى من

مسيرتهم التعليمية وقبل تخرجهم. *مما يعني أنهم يواجهون بعض الصعوبات. ولكن مع تطبيق استراتيجيتها الجديدة المتمثلة لإعادة إدخال اللغة الإنجليزية في نظام التعليم من المراحل المبكرة حتى التخرج، فمثل هذه الحواجز لن تكون محل نقاش مع الخريجيين الجدد.* لذلك تم تضمين هذه الاستراتيجيات في المرحلة الثانية على مستوى الثانوية حيث تم تضمين اللغة الإنجليزية لجميع المدارس في هذه المرحلة من المنهاج العامة لتسهيل مرحلة التعليم العالي للطلاب وفي كل التخصصات.

وهنا يمكننا أن نلاحظ أن الاستراتيجية كان لها هدف متوسط المدى يتمثل في رفع المستوى العام لمهارات اللغة الإنجليزية بين الأجيال القادمة من الخريجين الليبيين. ولا يمكنها تصحيح الوضع للأجيال السابقة دون الالتزام بمستوى عالي من التدريب. بالنسبة للأجيال السابقة قد يوفر القطاع الخاص التدريب الذي يحتاجون إليه ولكن، هذا قد يكلف مبلغا كبيرا من المال. وأن الطريقة التي تحاول بها الدولة الليبية إعداد رأس مالها البشري للاندماج في سوق العمل والاقتصاد العالمي قد تؤدي إلى تكثيف الانقسامات الطبقية في المجتمع بين أولئك الذين يستطيعون دفع تكاليف تعليم اللغة الإنجليزية "مستوى متفوق" وأولئك الذين يعتمدون على القطاع العام للدولة لتوفير الفرصة الأقل تمويلا.

ومن أهم المشاكل التي واجهت هذه الاستراتيجيات الأخيرة لإعادة تعليم/تدريس اللغة الإنجليزية كانت نقص المعلمين المؤهلين والأكفاء خاصة في القطاع العام، وهذا هو السبب جزئيا في ظهور العلاقة الجديدة مع القطاع الخاص. وكان قد أشار تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية في (2006) بأن المعلمين في ليبيا في معظم المستويات والمجالات بحاجة إلى إعادة تعليمهم وإعادة تدريبهم. وذكر أن *"ليبيا لديها عدد أكبر بكثير من المعلمين في كل من المستويين الابتدائي والثانوي، حيث يوجد 3,643 معلما في المرحلة الابتدائية و 1,051 معلما ثانويا لكل 100,000 نسمة"*. ويضيف التقرير أنه *"وفقا للمركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، فإن ما لا يقل عن ثلث معلمي التعليم الأساسي البالغ عددهم 194,000يأتي في خانة موظف/ة غير نشطين"*.

علاوة على ذلك، أكد تقرير وارشاور (2000) على أن معلمي اللغة الإنجليزية في البلدان غير الناطقة باللغة الإنجليزية بحاجة إلى أن يكونوا واعين ومؤهلين من حيث العلاقة بين تدريس اللغة الإنجليزية والثقافة من أجل تجنب تهمة ما يسمى الإمبريالية اللغوية. وقال التقرير: "*سيحتاج معلمو اللغة الإنجليزية إلى إعادة تصور كيفية تصورهم للعلاقة بين اكتساب اللغة والثقافة*" (تقرير وارشاور، 2000). وأشار التقرير أيضاً إلى أن هذه المستويات المبكرة من نظام التعليم مهمة جدا من حيث الثقافات التي تعتبرها جزءا لا يتجزأ من تعلم اللغة. وذكر أنه "*لا توجد صيغة واحدة لكيفية التعامل مع قضايا الثقافة في التدريس. سيحتاج المعلمون إلى تغيير نهجهم اعتمادا على الجماهير المحددة التي يتم تدريسها وأغراضها من تعلم اللغة الإنجليزية* ". وكأن التقرير يوضح بأنه *يجب على المعلمين تدريس اللغة الإنجليزية كأداة داعمة للطلاب لدراسة وفهم المواد في العلوم والبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية، مع الحفاظ على ثقافتهم وتاريخهم العربي، والتي حاولت ليبيا تحقيقه من خلال المنهج المعتمد أنداك والمسمى "اللغة الإنجليزية لليبيا"*. أي تمكن الطلاب من تعلم مناقشة مواضيعهم دون الحاجة إلى مناقشة قضية الإمبريالية اللغوية.

3- الاستراتيجيات التعليمية لتدريس اللغة الإنجليزية في نظام التعليم العالي

كما بدأت الحكومة الليبية في استحداث سياسات جديدة لتعزيز اللغة الإنجليزية على مستوى الجامعات. بدأت وظائف الخريجين في التوسع منذ عام 2004، لا سيما في مجالات السياحة والترفيه وصناعة الخدمات والضيافة (جورج ومايلز ، 2010 ؛ بورتير, 2007; زابتيا ، 2009). وتحقيقا لهذه الغاية في عام 2006، عملت ما يسمى باللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي في ذلك الوقت بالشراكة مع المجلس الثقافي البريطاني لوضع استراتيجيات جديدة لتعليم التعليم العالي من خلال إنشاء مركز لغات جديد في جامعة طرابلس، طرابلس.

وأصبح هذا المركز الرئيسي لتدريب وتنظيم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية ويعرف باسم مشروع تدريس اللغة الإنجليزية في الجامعات الليبية (LETUP). حصل هذا المشروع للترويج لاكتساب اللغة الإنجليزية في الجامعات الليبية (بشكل أساسي 10 جامعات) على جائزة دولية من قبل المجلس الثقافي البريطاني، وهي

جائزة لا تستهان بها نظرا لأن البرنامج الليبي كان في منافسة مع برامج مماثلة في 13 منطقة وأكثر من 100 دولة (LETUP، 2010). واعترفت الجائزة ببرنامج LETUP باعتباره الأكثر فعالية من نوعه في العالم. وهدف هذا المشروع إلى تقديم مشورة عالية الجودة وتعزيز التعاون في تطوير سياسة تعليم اللغة الإنجليزية لطلاب الجامعات الليبية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف المدرسة إلى تعزيز وتطوير مهارات وقدرات معلمي اللغة الإنجليزية في ليبيا من خلال إنشاء مؤهل تعليمي معترف به دوليا. وتدريجياً أصبح هذا المشروع ينشط في جميع جامعات البلاد. وهو يعد أمراُ طبيعياً حيث سوق العمل الليبي في تلك الفترة كان يحتاج إلى خريجين مؤهلين تأهيلا عاليا، يتمتعون بمهارات لغوية جيدة، تمكنهم من جهة من متابعة الاستراتيجيات الجدية للدولة، ومن جهة أخرى مواكبة التطور العالمي لمتطلبات سوق العمل، إلى جانب متطلباتهم الأكاديمية والمهنية. لذلك، أصبح مطلب ملح على صناع القرار لإدخال اللغة الإنجليزية للجامعات في المدن الكبرى في ليبيا مثل: طرابلس، بنغازي، البيضاء، سرت، غريان، زاوية، مصراتة، خمس، زليتين. وحتى العام 1010 تم إنشاء 10 مراكز لتعلم اللغة الإنجليزية في الجامعات الليبية، والتي تخضع لرقابة اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي لتحقيق الأهداف قصيرة وطويلة المدى. وتم تحقيق الهدف القصير الأجل بإنشاء مراكز تدريب على مستوى عال جدا وفق عقدا ممتدا مع المجلس الثقافي البريطاني في ليبيا حتى عام 2011".

وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بإعادة تدريس اللغة الانجليزية في ليبيا لاقت ترحيبا كبيرا من قبل الطلاب الليبيين كخطوة كبيرة إلى الأمام، إلا أن خريجي الجامعات في ذلك الوقت من اتخاذ القرار ضلوا يلقون باللوم على الحكومة الليبية لافتقارهم إلى مهارات اللغة الإنجليزية وكان هناك استياء كبيرا تجاه الحكومة. علاوة على ذلك، وما يزيد وضعهم سوءا بالنسبة لطلاب الدراسات العليا الجدد هو القرار الصادر رقم (47) عن اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي في عام 2008، وهي استراتيجية جديدة تم الإعلان عنها في جميع الجامعات الليبية. ينص هذا القانون على ما يلي: (1) "لا يصدر قرار مناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه لأي طالب اعتبارا من العام الدراسي 2010/2009 ما لم يقدم ما يثبت اجتياز اختبار اللغة الإنجليزية بنجاح وفقا لموافقة مركز اللغات في الجامعات". (2) "لا يجوز تعيين القراء أو حاملي درجة الماجستير ما لم يتم اجتياز اختبار اللغة الإنجليزية بنجاح". (3) "يجب على جميع الجهات المختصة مراعاة هذا المرسوم

وتنفيذه"[2] يتعين على جيل طلاب الدراسات العليا الذين حرموا من الحق في تعلم اللغة الإنجليزية أن يواجهوا حينئذ عقبة تفرضها الدولة أمام قدرتهم على التخرج. بالنسبة للكثيرين، يتمثل الحل في دفع تكاليف دروس اللغة الإنجليزية المكثفة والمكلفة للبعض في القطاع الخاص، مما يسلط الضوء على شعورهم بالظلم. هذه آلية أدخلتها الدولة كوسيلة لتصفية جيل من الليبيين الذين حرموا من فرصتهم لاكتساب مهارات اللغة الإنجليزية من قبل الدولة نفسها.

وكان على الدولة مواجهة *تأثير قرار تعليق اللغة الإنجليزية من نظام التعليم في* ليبيا. لذلك، وخلال العامين 2006 إلى 2008 وحتى هذه 2010 تم استخدام برنامج إيفاد عدد من الليبيين لمواصلة دراساتهم العليا باللغة الإنجليزية في الخارج كحل بديل لسد هذه الفجوة. ومع ذلك، أشارت معظم الأدلة إلى أن هؤلاء الطلاب لم يكونوا مستعدين لمثل هذا الإجراء الأكاديمي الدولي، حيث أن سنة واحدة في الخارج كانت لا تكفي لاكتساب مثل هذه المهارات اللغوية، بل تحتاج إلى ما لا يقل عن عامين. وفقا لتقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية (2006)، "بلغ متوسط الإنفاق العام من الميزانية الإدارية مليار دينار على مدى السنوات الخمس الأولى من اتخاذ القرار، مع إنفاق 280 مليون دينار إضافي على تمويل طلاب المستوى الثالث الليبيين الذين يدرسون في الخارج" في تلك الفترة. لذلك ركز صناع السياسات في اللجنة العامة الليبية للتعليم العالي في السنوات الأخيرة على تمويل البرامج التدريبية لتعزيز قدرات هؤلاء الخريجين على صعيد دراساتهم العليا في الخارج، وتوفير كافة التسهيلات اللازمة، خاصة في الدول غير العربية. بالإضافة إلى ذلك، تم دعم إنشاء عدد من مراكز تدريب ضخمة في جميع أنحاء البلاد.

يمكننا أن نلاحظ أن العديد من الخطوات التي اتخذتها الدولة الليبية تجاه إعادة تدريس اللغة الانجليزية كانت في بدايتها عشوائية وغير مدروسة ومخططة. ومع ذلك، فإن هذه الخطوات لاقت التشجيع الكامل من قبل العديد من المنظمات مثل المجلس الثقافي البريطاني لمحاولته إحداث هذا التحويل بالتعليم العالي الليبي.

المشكلة الأساسية هي أن الدولة الليبية لا تعمل بالطريقة التي تعمل بها الدولة البيروقراطية الحديثة في الغرب، لم تتطور بنفس الطريقة بل تم تأسيسها على أساس دولة ريعية. إن محاولة إصلاح الدولة على طريقة البيروقراطية الحديثة هي أكثر من مجرد مسألة اتخاذ القرارات، بل تعني تغيير ثقافة أولئك الذين يعملون فيها.

ثانياً: – دور القطاع الخاص في تطور تعليم اللغة الإنجليزية

1- دور قطاعات الدولة الأخرى في تدريس اللغة الانجليزية

عدد من مؤسسات الدولة الرئيسية الأخرى شاركت في تعزيز تطوير تعليم اللغة الإنجليزية مثل البنك الليبي الخارجي، والشركة العامة للكهرباء، والمؤسسة الوطنية للنفط. على سبيل المثال، وحتى وقتنا الحاضر تعمل المؤسسة الوطنية للنفط في جميع أنحاء البلاد لتطوير مهارات الخريجين الجدد والموظفين من كل المجالات. تعتبر هذه المؤسسة مديرة لجميع شركات النفط المحلية والدولية في جميع أنحاء ليبيا إداريا وماليا. وتم تأسيسها بموجب القانون رقم (24) لعام 1970، لتحل محل قرار اللجنة الشعبية الليبية العامة رقم (10) لعام 1079 لتولي صلاحيات وتصاريح إضافية، مما يجعل المؤسسة الوطنية للنفط أكثر مرونة لإدارة التنمية الضخمة والمتسارعة لصناعة النفط" (LNOCD، 2007: 01). ومن ثم، تعمل هذه المؤسسة كهيئة إشرافية ورقابية تهدف إلى تحقيق خطط تطوير الصناعة النفطية. تمتلك المؤسسة بالكامل العديد من شركات النفط العاملة في ليبيا بالإضافة إلى المشاركة مع شركات النفط الدولية الأخرى. نظرا لأن القوى العاملة في هذه الشركات مختلطة بين الليبيين والأجانب، لذلك، فإن اللغة الإنجليزية هي اللغة الرئيسية للتواصل في بيئة العمل هذه. وبالتالي، وبخلاف القطاعات الأخرى للاقتصاد الليبي، فإن الأشخاص الذين يعملون في قطاع النفط في ليبيا قد أتيحت لهم أكبر الفرص لتحسين لغتهم الإنجليزية. حيث تقدم المؤسسة برامج مكثفة للتدريب اللغوي للموظفين منذ شهرهم الثالث في العمل. فعلى سبيل المثال، تنفذ المؤسسة الوطنية الليبية للنفط منذ عام 2005 برنامجا تدريبيا لمهارات اللغة الانجليزية وتكنولوجيا المعلومات. هذه الاستراتيجية *"تساعد في رفع كفاءات وقدرات*

الموظفين، وتساهم في إعداد الكوادر المهنية وفقا للتحديد الفعلي لمتطلبات التدريب" (تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، 2006).

تم وضع هذه الاستراتيجية من قبل المؤسسة الوطنية للنفط فيما يتعلق باكتساب اللغة الانجليزية كمهارة منفصلة عن برامج التدريب المحلية الأخرى في ليبيا. والأهم من ذلك، قدمت هذه الاستراتيجية بعض الحوافز الإدارية والمادية للمشاركين الذين يحققون درجات عالية في دورات اللغة الإنجليزية وفي مجال تكنولوجيا المعلومات للحصول على شهادات معتمدة دوليا. على سبيل المثال، في ذلك الوقت وفيما يتعلق بدورات اللغة الإنجليزية، يحصل المتدرب بعد حصوله على شهادة المستوى الأول من IELTS 605 وما فوق، أو TOEFL 600 وما فوق، أو امتحان كامبريدج ESOL FCE، مكافأة قدرها 300 د.ل ، تليها 800 د.ل في نهاية الدورات جنبا إلى جنب مع التميز الإداري الذي يخوله تأمين أولوية الوصول للترشح للندوات / المؤتمرات الدولية في مجال تخصصه. كان مجال تكنولوجيا المعلومات هو المصدر الرئيسي الآخر لاستثمار الدولة في التعليم مع حوافز مالية مماثلة للطلاب الناجحين. تم تصميم دورات تكنولوجيا المعلومات هذه لمستخدمي الكمبيوتر غير المحترفين للحصول على تراخيص دولية مثل الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر ICDL ورخصة قيادة الكمبيوتر الأوروبية ECDL وشهادة كامبريدج لمهارات تكنولوجيا المعلومات.

علاوة على ذلك، تسمح المؤسسة الوطنية للنفط أيضا للموظفين والخريجين من مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية بالمشاركة في مثل هذه البرامج. على سبيل المثال، معهد النفط الليبي هو شركة تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط وتعمل كمركز تعليمي هو الأكثر شهرة في طرابلس بين الليبيين بسبب قدرته التنافسية العالية وتميزه من حيث برامج التدريب والبحث العلمي. علاوة على ذلك، تبنت إدارات التدريب والتطوير في المؤسسة الوطنية للنفط سياسة إرسال موظفيها إلى خارج ليبيا للوصول إلى مستويات متميزة في مرحلة تعليمهم العالي وفي مختلف التخصصات (تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية ، 2006). والجدير بالذكر، أن مواصلة تعليم الافراد في مختلف التخصصات لم يكن الهدف منه فقط تعلم اللغة الإنجليزية أو فقط تميز علمي من خلال البحوث العلمية المنجزة، ولكن كانت ليبيا في هذه الفترة تسعى بشكل ملحوظ لزيادة تدفق إيراداتها من خلال الاستثمار في رأس المال البشري لديها. أي ليس كم كان عدد الافراد سواء طلاب أم موظفين الذين

يتم إرسالهم إلى الخارج، ولكن بالأحرى عدد العائدين بمؤهلات ومهارات عملية وما مدي الاستفادة منها. فإذا تم إرسال إلى الخارج 1000 خريج أو موظف، وعاد 100 منهم بالمهارات والمؤهلات المطلوبة، هذا يعني أن الاستراتيجيات الأخيرة نجحت في الاستثمار في الموارد البشرية لزيادة الدخل القومي للبلاد وبالتالي القدرة على المنافسة في سوق العمل العالمي. وبالتأكيد ليبيا كأي دولة ريعية ما زالت في حاجة ماسة إلى زيادة استثماراتها في الموارد البشرية، حتى مع إعادة فتح الكليات التقنية ومراكز التدريب في جميع أنحاء ليبيا حديثاً. ومع ذلك، فإن مثل هذه الاستثمارات تتطلب وقتا لتحقيق نتائجها المتوقعة. في الواقع، لا توجد مكاسب فورية يمكن الحديث عنها، لكن هذه الاستثمارات غالبا ما تستغرق من 5 إلى 10 سنوات لإنتاج الإيرادات.

إن استراتيجية الدولة الليبية للتغيير الاجتماعي في المجال التعليمي هي استراتيجية متوسطة المدى، أي لن يكون هناك تحول فوري لطلاب الدراسات العليا الليبيين، وإنها استراتيجية نفعية من حيث أنها ستعني بالضرورة السعي إلى تحسين اكتساب اللغة الانجليزية بين الأغلبية الشابة في البلاد. وبطبيعة الحال لن تكون الأجيال الأكبر سنا التي فاتتها تعلمها أو اكتسابها أولوية وقد يتعين على الدولة تمويل دراساتهم الخاصة إذا أرادوا اللحاق بما فقدوه. ومجمل القول قد شهدت السنوات الأخيرة انتشار المدارس الخاصة ومراكز التدريب، حيث ساهمت في سد الفجوة الناتجة عن نقص المعلمين المؤهلين في القطاع العام. وبرزت أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من حيث:

1- توفير بيئة تعليمية متطورة تلبي متطلبات السوق العالمي.

2- تقليل الأعباء المالية عن الدولة من خلال استثمارات القطاع الخاص.

3- تحسين جودة التعليم من خلال التعاون مع المؤسسات التعليمية الدولية.

2- اعادة تعليم اللغة الإنجليزية وعلاقتها برأس المال البشري "الفرص والتحديات "

كما هو واضح، حددت الدولة الليبية التعليم باعتباره الآلية الرئيسية لخططها للتنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولدعم هذه النقطة، أعلن تقرير مؤتمر ويلتون بارك (تقرير WPC 2007: 01) أنه في ليبيا أصبح:

"التعليم والتدريب أولوية في تحويل البلاد من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج". وهو يعكس بشكل ملحوظ تاريخ الدولة الليبية والطريقة التي سعت بها إلى الحكم بطريقة ثورية من خلال التوسع لتوفير فرص عمل للخريجين الليبيين كوسيلة للسيطرة على التغيير الاجتماعي والوفاء بضمانات الثورة التي كانت من شأنها أن تجلب الحياة الكريمة لجميع الليبيين (أحميدة، 2005; اللافي وبورجين، 2010). هذه هي الاستراتيجية التي يتم التخلي عنها لصالح نموذج أكثر تقليدية للتنمية يؤسس للشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) التي هي شكل مألوف من رأسمالية الدولة.

وهذا يعني في الواقع أن دور الدولة أصبح دورا تمكينيا، حيث يوفر البنية التحتية والتدريب للقوى العاملة التي سيتم تشجيعها تدريجيا على التحرك أكثر نحو القطاع الخاص (فاين، 2001؛ فاين، لابافيتساس وبينكوس، 2001؛ اللافي وبورجين، 2010؛ وعثمان وكارلبيرج، 2007). في الوقت نفسه وكما رأينا في العديد من البلدان الأخرى، فهذا يعني إضفاء الطابع الاجتماعي على المخاطر بالنسبة للشركات الخاصة حيث تعمل الدولة كضامن للأرباح للشركات الخاصة من خلال تحويل عائدات الضرائب إلى إعانات عامة (واينبرج، فاين وبايليس، 2011). وقد يتخذ هذا، بطبيعة الحال، أشكالا مختلفة تماما اعتمادا على نوع الدولة المعنية وموقعها، ولكن بالنظر إلى العلاقات بين الدولة والمجتمع في ليبيا بعد الثورة، من الصعب تخيل أن الدولة تتخلى عن سلطتها أكثر مما هو ضروري للقطاع الخاص دون أن تولد انقسامات بين النخب الحاكمة. ومع ذلك، اتخذت الحكومة الليبية خطوات مهمة في هذا الاتجاه من خلال خصخصة مجموعة من المؤسسات كوسيلة لفرض انضباط السوق على المجتمع الليبي، وهو معيار متوقع من الحكومات المسؤولة. على سبيل المثال، أدخلت البلاد برنامج "التمليك" لتوسيع قاعدة ملكية الشركات من خلال تشجيع الليبيين على امتلاك الشركات العامة بهدف تفكيك ملكية الدولة (بورتر، 2007؛ جورج ومايلز، 2010؛ الفرجاني 2005، مستشهد به في اللافي وبورجين، 2010). وهكذا، وفقا للافي وبورجين (2010:09)، فإن برامج القطاع الخاص تطورت، وعن برنامج "التمليك" قالوا: *"في البداية ، استهدف البرنامج 360 شركة عامة من بينها 204 شركات صناعية و 56 شركة زراعية و 82 شركة ثروة حيوانية و 18 شركة بحرية"*. وأضافوا أن:

تّمت خصخصة 80 شركة صناعية عامة أخرى باستخدام أربع طرق مختلفة للخصخصة. تمت خصخصة 31 شركة عامة صناعية من خلال الإدارة والاستحواذ على الموظفين. وخصخصت 37 شركة عامة صناعية باستخدام العطاءات الخاصة. تم خصخصة 10 شركات صناعية عامة من خلال مناقشات مباشرة مع المنظمات القابضة للاستثمار. تم خصخصة شركتين عامتين صناعيتين من خلال الشراكة بين الموظفين والمنظمات القابضة للاستثمار المحلي والجمهور" (اللافي وبورجين, 2010: 11-12).

علاوة على ذلك، كانت استراتيجية الدولة تجاه رأس المال البشري هي إنشاء عدد من مراكز التدريب في جميع أنحاء البلاد لاكتساب اللغة الانجليزية كأحد أهم المهارات. وكان الهدف من هذه المراكز هو إضفاء الطابع المهني على التدريب اللغوي وجعله يتماشى مع المعايير المعترف بها دوليا. من حيث النطاق، فهو البرنامج التعليمي الأكثر طموحا الذي قامت به الدولة الليبية منذ أكثر من 30 عاما.

وأصبحت برامج التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضرورية للشركات والمؤسسات في كلا القطاعين، مما يسهل الوصول إلى المعرفة والمعلومات العلمية. ولكن في حين أن مرافق الإنترنت كانت متاحة لجميع المواطنين في ليبيا، إلا أنها كانت تخضع لسيطرة الحكومة بنفس الطريقة التي تسيطر عليها الاتصالات البريدية في جميع أنحاء البلاد (مارتينيز, 2007; تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية, 2006). وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض مستوى شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). هذه مشكلة مألوفة للحكومات الاستبدادية التي تريد تحرير الاقتصاد ولكنها تخشى أيضا تحرير المجتمع. وهذا حدث في الصين والسعودية وماليزيا، على سبيل المثال، حيث سعت الدولة بانتظام إلى فرض رقابة على الإنترنت والسيطرة عليه أو اعتقال وتعذيب المدنيين الذين تثبت إدانتهم بالوصول إلى المواقع المحظورة. على المدى القصير، لا شك أن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تكون فعالة، ولكن على المدى الطويل يجب على الدولة أن تخلق الظروف لشرعيتها بين السكان أو أن تحكم بالسلطة وحدها، وهو شكل غير مستقر من أشكال الحكم، وهذه بالطبع مشكلة لجميع الحكومات سواء كانت ديمقراطية أم لا.

وبشكل أكثر تحديدا، وفقا لتقرير البحوث الأخلاقية في عام 2005، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ليبيا متأخرة بشكل كبير في المقارنات الدولية (المرتبة 110 من بين 111 دولة). يقول التقرير: "*كانت معدلات انتشار الهاتف الثابت والإنترنت في ليبيا ثاني أدنى معدلات في شمال إفريقيا في عام 2003، في حين أن انتشار الهاتف الخلوي ينمو بسرعة ولكنه لا يزال يتخلف عن المغرب وتونس*" (تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، 2005: 06). بالإضافة إلى ذلك، أثر عدم وجود شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القوية وإمدادات الطاقة على الخطط الحضرية للبلد، وخاصة الاتصال بين المؤسسات المركزية واللجان والمنظمات/الأنشطة الأخرى.

لكن ما زاد الوضع سوءا هو فترة العقوبات الدولية التي قلصت إمدادات التكنولوجيا والخبرات إلى ليبيا. لذلك، منذ عام 2005، حاولت الحكومة تحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة البرامج التدريبية من خلال عدة استراتيجيات. ذكر تقرير حمدي بعنوان "*مسح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والتعليم في إفريقيا: التقرير القطري لليبيا*" (2007) أنه تم إدخال استراتيجيات جديدة فيما يتعلق بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ليبيا منذ عام 2005. كان الهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية هو تمكين زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير أجهزة الكمبيوتر والإنترنت في ليبيا. وقد أشار تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية (2006: 53) أيضا إلى هيكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسه باعتباره تحديا آخر يواجه هذه الصناعة في ليبيا.

وتحقيقا لهذه الغاية، في عام 2005 أبرمت "جي آي آي" اتفاقية مع شركة هواوي، وهي شركة صينية "*لطرح 1.25 مليون خط مشترك جديد في نظام "جي إس إم" مع ضمانات لأداء الشبكة بأقصى طاقته. كما منحت شركة الخليج العامة للاتصالات عقدا بقيمة 68 مليون دولار أمريكي لشركة إريكسون لتوفير بنية تحتية قادرة على دعم خدمات الصوت والبيانات المتنقلة من الجيل الثالث* 3 "، وعلى الرغم من أن التقرير أشار إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم لديها أكبر فرصة للتحسين حيث ينظر إلى اكتساب اللغة الانجليزية على أنها مرادفة للاستثمار المكثف في التدريب والمهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي

، *فإن "الاستثمار في الموارد البشرية هو المفتاح لتحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات* (حمدي ، 2007: 07-08).

في الاثناء صعدت الصين كمستثمر في ليبيا وإفريقيا وكان بمثابة تطورا مهما ويمثل تحولاً في ميزان القوى من الغرب إلى الشرق. وكان من غير الواضح إلى أي مدى يمكن للصين أن تحل محل الاستثمار الغربي حينئذ، لكن في حقيقة الأمر كانت تحرص أن تستثمر أكثر في دول ذات أهمية استراتيجية مثل ليبيا (الموارد النفطية).

ومع ذلك، في حين يتفق تقرير حمدي مع تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية بأن ليبيا في تلك الفترة كانت في مرحلة مبكرة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكان يقترح أن "تعاون جميع *الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومجتمع المانحين مطلوب لتحقيق السياسات المحددة وضمان التنفيذ السليم وتوفير الوصول للجميع*" (حمدي، 2007: 07). وفي عام 2005 وقعت ليبيا اتفاقية مع اليونسكو لوضع خطة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (NITC) "*تزود جميع مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بمرافق الإنترنت بما في ذلك المكتبات الرقمية والمواقع التعليمية ومرافق التعلم عن بعد*". وأضافوا أنه سيتم استخدامه "*لتعزيز استخدام اللغة الإنجليزية في المدارس على المستوى الوطني، وستضمن الحكومة أن تكون المواقع العلمية والتكنولوجية متاحة أيضا للطلاب والباحثين الليبيين*" (عثمان وكارلبيرج، 2007: 383). وبين غايات واستراتيجيات الدولة الليبية نحو تعليم اللغة الإنجليزية ومدى علاقتها بتنمية رأس المال البشري برزت مجموعة من التحديات التي عملت الحكومة الليبية على مواجهتها انداك، وبالتأكيد قد قابلها عدد من الفرص التي بالفعل تم اغتنامها وأصبحت واقعاً فيما بعد. وفيما يلي خلاصة لبعض من هذه التحديات والفرص:

❖ **التحديات**

1. **نقص الكوادر المؤهلة** :الحاجة إلى تدريب المعلمين وتأهيلهم بشكل مستمر.
2. **التكاليف المرتفعة** :قد لا يكون التعليم الخاص متاحًا للجميع.
3. **التخوفات الثقافية** :المخاوف من تأثير تعلم الإنجليزية على الهوية الوطنية.

❖ **الفرص**

1. **تعزيز المهارات اللغوية للخريجين**، مما يزيد من فرصهم في سوق العمل.
2. **جذب الاستثمارات الأجنبية** من خلال تحسين كفاءة القوى العاملة.
3. **تعزيز العلاقات الدولية** عبر التعاون في المجال التعليمي.

بالإضافة إلى ذلك، أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مخططه المبرمج لليبيا (2006–2009) إلى أنه من أجل المساهمة في جهود التحديث من أجل اغتنام الفرص وزيادة القدرة التنافسية لاقتصادها ومواجهة كل التحديات بالشكل المنشود، تحتاج ليبيا إلى دعم إضافي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إدخال أنظمة برمجيات مفتوحة المصدر. وكان يهدف البرنامج القطري لليبيا أيضا إلى تحديث قدراته وتطويرها من خلال دمج المبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع ولاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعوة إلى تصميم وتنفيذ استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالتالي، فإن مثل هذه البرامج واتفاقيات الإشراف والإدارة بين المؤسسات الليبية والوكالات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبريطانيا من خلال المركز الثقافي البريطاني (BC) فيما يتعلق باكتساب المهارات تعتبر في هذ الفترة حاسمة لتنمية الاستثمار في رأس المال البشري.

والجدير بالذكر أن العلاقة الثقافية بين BC والحكومة الليبية قد استؤنفت فقط في عام 2003 عندما تمت استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وبناء على ذلك، وقعت BC في ليبيا العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية المتعلقة بدورات اكتساب اللغة الانجليزية مع العديد من الوزرات الليبية في الصحة والتعليم وقطاع الطاقة/النفط الذين يسجلون طلابهم/موظفيهم بانتظام. ومع ذلك، في انتقاده لبرامج المركز الثقافي البريطاني، جادل فيليبسون (2008)، بأن مثل هذه الدورات/البرامج قد تساهم في توسيع القوة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وقال إن:

تأسس المجلس الثقافي البريطاني في عام 1935 لتعزيز المصالح البريطانية واللغة الإنجليزية، جزئيا استجابة لنجاح الحكومتين الفاشية في إيطاليا وألمانيا في استخدام تعليم اللغة ومنح التعليم العالي لتعزيز مصلحتهما الوطنية". وأضاف: "*اللغة الإنجليزية ليست مجرد أداة للتواصل، إنها قيمة يتعرف عليها المرء للوظائف الاجتماعية التي ينظر إلى اللغة على أنها تخدمها، وتحقق فائدتها في السوق اللغوية*" (فيليبسون، 2008: 04).

مما لا يثير الدهشة أن عدد من صناع القرار في ذلك الوقت لم يوافق على هذا الرأي ويؤكد على النظرة البراغماتية لاكتساب اللغة الإنجليزية حيث *تطلبت هذه الوتيرة السريعة للتغيير في ليبيا من أن تكون مرنة وسريعة الاستجابة لاكتشاف طرق جديدة للعمل ومواصلة تطوير العلاقة الإيجابية بين ليبيا والمملكة المتحدة.* ومع ذلك، بعد تحديد استراتيجيات الدولة الليبية للترويج لآلية التعليم الليبي كجزء من هدف تنموي جديد متجذر في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدماج الاقتصاد الليبي في العمليات الاقتصادية العالمية، يبقى السؤال: ما هي الآثار المترتبة على ذلك وعلى مكانة ليبيا في النظام الاقتصادي العالمي الحديث؟ إلى أي مدى يفتح لليبيا مزايا ستكون قادرة على استخدامها وإلى أي مدى يعزز موقف ليبيا المعتمد على مواردها النفطية وعلاقتها مع دول المركز؟

3- احتضان الليبرالية الجديدة: هل كانت استراتيجيات الدولة الليبية والاستثمار في رأس المال البشري – مشروع توسع غربي؟

كما لوحظ، فإن الفكرة القوية في الخطاب التنموي المعاصر هي الحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري كوسيلة لجعل الاقتصاد الوطني جذابا للاستثمار الرأسمالي (فاين وآخرون، 2001). لقد اتخذت شكل منطقي ومنطقية لدور الحكومة في الاقتصاد العالمي باعتبار دور الدولة التمكيني الذي يوفر البنية التحتية التي تجعل الاقتصاد الوطني جذابا للاستثمار الأجنبي المباشر (واليرشتاين، 2006). بدلا من تدخل الدولة في الاقتصاد

من خلال إدارة الصناعات العامة، يتم تشجيعها على الانسحاب لصالح قطاع خاص أكثر كفاءة، وتبني سياسات الخصخصة وإلغاء القيود والتحرير العام لاقتصادها. هذه هي البيئة التي تحاول الدولة والمجتمع الليبي في ذلك الوقت الاندماج معها، ومن أجل القيام بذلك يعني تبني مجموعة من السياسات التي لم يكن لها دور يذكر تاريخيا في الدولة الليبية ما بعد الثورة (اللافي وبورجين, 2010, تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية, 2006).

وأهم إحدى السياسات الرئيسية للدولة الليبية بدأت في السير في هذا المسار في الاستثمار في رأس المال البشري من خلال إصلاح السياسات التعليمية، كما رأينا. تبنى النظام التعليمي استراتيجيات تنافسية من شأنها أن تساعد على غرس فكرة أن ليبيا ستصبح مجتمعا قائما على الجدارة حيث يتم توزيع الوظائف من حيث القدرة والكفاءة والمهارات وليس بسبب الضغوط الاجتماعية أو رغبة الدولة الثورية في ضمان أسلوب حياة معين لجميع الليبيين. من الناحية الثقافية، يمثل هذا تغييرا عميقا في العلاقات بين الدولة والمجتمع الليبي يؤدي بلا شك إلى ردود فعل متنوعة وغالبا ما تكون إشكالية، حيث إن فتح الاقتصاد والمجتمع بهذه الطريقة لا يمكن أن تسيطر عليه الدولة بسهولة كما هو موضح في بلدان أخرى، وأبرزها الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية خلال أواخر الثمانينيات. وفي هذا الصدد، حتى تدريس اللغة الإنجليزية قد ينتج عنه آثار غير مقصودة وغير متوقعة في الثقافة الليبية.

علاوة على ذلك، كما قال تريباساي (2004: 02): *"ترتبط أهمية اللغة الإنجليزية ارتباطا وثيقا بقوة البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية التي كانت مستعمرة* سابقة". وأضاف فيما يتعلق بالاستراتيجيات التعليمية لتايلاند تجاه تدريس اللغة الإنجليزية منذ القرن التاسع عشر عندما احتلتها الإمبراطورية البريطانية حتى الوقت الحاضر، *"كلما زادت اتصالات تايلاند مع العالم الخارجي، زادت التأثيرات الغربية إلى البلاد"* (تريباساي، 2004: 05). يرتبط رأي تريباساي فيما يتعلق بالآثار السياسية لتعليم اللغة الإنجليزية في مجتمعات العالم الثالث بوجهة نظر (1994 و 1998 المذكورة في تريباساي ، 2004: 02) الذي ذكر أن *"اللغة الإنجليزية ليست خالية من القيم*

*السياسية. و*على غرار فيليبسون (2008) ، بيني كوك (1994 و 1998) وفانون (1965) ، أوضح تريباساي أن استخدام اللغة الإنجليزية في تايلاند لم يزيد من أهمية اللغة الإنجليزية فحسب، بل جعل المجتمع التايلاندي أكثر تبعية للغرب حيث يعتبر الشعب التايلاندي التعليم والثقافة والرأسمالية الغربية شكلا من أشكال التقدم الذي يجب عليهم تقليده. دعمت دراسات أخرى أيضا هذه الفكرة القائلة بأن اكتساب اللغة الانجليزية ينظر إليه بشكل أفضل ويفهمه من الناحية "استعمار غربي" فيما يتعلق بتأثيره على ثقافات السكان الأصليين، بما في ذلك دراسة ليديل وراي (1998: 03). وقد أكد سعيد (1978) في الاستشراق أن *"السلطة أو عدم وجودها، بالتالي، تكمن في صميم الخطاب الاستشراقي وتسمح بتثبيت الإجماع الذي هو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الهيمنة"*. العلاقة بين السلطة والمعرفة في الخطاب الاستشراقي تبقى كلغة سياسية واقتصادية داخل البلدان النامية نفسها، وهي لغة تتبناها أو فرضتها عليها في شكل سياسات تنموية. وقد أيد ذلك ليديل وراي (1998: 20) عندما ذكروا أنه: *"لا يمكن الحفاظ على قوة الخيال الاستشراقي إلا من خلال الإنتاج المستمر وإعادة إنتاج الممارسات والخطابات. هذه القوة مدعومة وتساعد في الحفاظ على عدم المساواة في البنية بين الدول المتقدمة في الغرب ودول ما بعد الاستعمار النامية "*.

ومن هنا جاءت الحجة في اقتصاديات التنمية المعاصرة بأن وصفة تعلم أو اكتساب اللغة الإنجليزية قد يكون له هدف علمي وقد يكون محايد سياسيا ولكنها أداة أيديولوجية للسيطرة على العالم الثالث وإخضاعه. هذه نقطة درسها كُتاب أنظمة العالم مثل والرشتاين، بحجة أن أوراق الاعتماد العلمية للاقتصاد الليبرالي السائد زائفة، وتستند كما تفعل إلى منهجية معيبة ونظرة غير اجتماعية وغير تاريخية لكيفية توظيف الاقتصاد. ومع ذلك، فإن هذه الوصفات بمثابة أساس أيديولوجي مهم وتبرير لعدم المساواة في النظام الاقتصادي العالمي الحديث (واليرشتاين، 2006). إن الطبيعة التبعية للعلاقات بين دول المركز وبقية دول العالم تنعكس بشكل واضح في الأي الذي يقول بأن ليبيا *بالفعل منتج للنفط الخام، ولكن من الناحية الفنية لتوزيعه وتكريره، يتم من خلال شركات غربية وأمريكية بشكل أساسي. وهكذا هم الذين يعيدون توريدها في مرحلتها النهائية للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، وبالتالي تأتي اللغة الإنجليزية كلغة المرحلة النهائية من توزيع السلع الصناعية. بالنسبة*

للولايات المتحدة، فهذا يعني أنهم يستطيعون فرض أنفسهم ولغتهم عندما يزودون العالم بالنفط. وبالتالي، يجب أن نفكر اليوم بشكل منطقي وهو أن ليبي من أهم الدول الرئيسية لإنتاج النفط، ولكن أيضا هي المستهلك.

كدولة، تتمتع ليبيا بمزايا استراتيجية معينة، لكنها مستمدة إلى حد كبير من صناعاتها الهيدروكربونية. هذا نمط موجود في العديد من البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا مثل الجزائر والمملكة العربية السعودية وتونس. يتيح الوصول إلى سلعة حيوية لمثل هذه الدول مساحة أكبر لاتخاذ قرارات استراتيجية علائقية حول الاستثمار والتغيير الاجتماعي مقارنة بتلك الدول التي لا توجد بها مثل هذه العلاقة مع دول المركز.

ومع ذلك، يمكن تبديد هذه المزايا بسهولة من خلال الفساد وعدم الكفاءة والحكم العسكري واتخاذ القرارات غير الخاضعة للمساءلة من قبل الدولة، ولكن الحكومة الثورية الليبية كانت مختلفة تماما عن الأنظمة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث جمعت بين نوعها الخاص من الشعبوية الاستبدادية ومقاومة الأنظمة الغربية. وهذا لم يمنعها من الفشل في اتخاذ القرارات الاستراتيجية العلائقية التي تحتاجها بشأن الاستثمار والتغيير الاجتماعي في الاقتصاد والمجتمع الليبي. ومن هنا جاء التبني المفاجئ للسياسات الليبرالية الجديدة كبديل وحل سريع. السؤال بالنسبة للحكومة الليبية، والتي كانت أكثر مساواة ورعاية للاحتياجات الاجتماعية من بين العديد من جيرانها، هو إلى أي مدى خاطرت بتبني خطاب السياسة التنموية الغربية الذي يشكل رأس المال البشري جزءا مهما منه؟ بمعنى أخر يبدو أنه كان ليس أمامها خيار سوى تبني هذه السياسات واللغة الإنجليزية التي تأتي معها من حيث أنها أصبحت الآن سياسات أقصد "مهارات" عالمية، كما أكد عثمان وكارلبيرج (2007) بأن الحكومات في جميع أنحاء العالم، *"من تشيلي إلى الصين، ومن مالطا إلى ماليزيا، في السنوات القليلة الماضية قامت بإصلاحات تعليمية طموحة من شأنها دمج اللغة الإنجليزية بشكل أعمق في المناهج الدراسية. وقد تتوقف اللغة الإنجليزية عن كونها لغة أجنبية بالنسبة للكثيرين. ربما يتم إعادة وضع اكتساب اللغة الإنجليزية لمعظم مواطني العالم على أنام "مهارة أساسية، يتعلمها أطفال المدارس الابتدائية جنبا إلى جنب مع مهارات القرن الحادي والعشرين الأخرى في تكنولوجيا المعلومات (Literacy Trust، 2005)".* والسؤال كيف تم تشجيع القطاع الخاص على الترويج لاكتساب اللغة الإنجليزية في ليبيا؟ كيف كانت تنظر الشركات الخاصة إلى هذا الأمر؟ ما هي العلاقة بين الدولة الليبية والقطاع الخاص؟ ماذا يخبرنا القطاع

الخاص عن رأس المال البشري في ليبيا؟ وما أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تشكيلها في الفترة (2004–2010) كنموذج لاستراتيجية التنمية الجديدة في ليبيا.

4- دور القطاع الخاص في تعلم اللغة الإنجليزية في ليبيا

كان عام 2003–2004 نقطة تحول بالنسبة لليبيا حيث بدأت نحو خصخصة قطاعها العام وتحرير اقتصادها والحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية (اللافي وبورجين, 2010). وفقا لجورج ومايلز (2010)، دعي القذافي في عام 2003 ولأول مرة إلى خصخصة صناعة النفط والقطاعات الأخرى مما يدل على الانفتاح على العالم الخارجي بما في ذلك الشركات الدولية، ومنذ ذلك الحين، تقدمت الخصخصة ببطء واستمرت الحكومة الليبية في تعزيز ريادة الأعمال، وإتاحة القروض الائتمانية من البنوك المحلية على نطاق أوسع وتشجيع الشركات الأجنبية على توفير المعرفة "الرأسمالية" والتدريب للمؤسسات المحلية. وأنعكس *تصريح القذافي في القرارات الأخيرة التي اتخذها صانعو السياسات في ليبيا لإصلاح اقتصاد البلاد بما يتفق مع المبادئ الليبرالية الجديدة من خلال البدء في القيام بأشياء مثل إزالة ضوابط العملة وتحسين القوانين الضريبية.* بهدف مساعدة استثمارات رأس المال الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، مثل القانون رقم 6 لسنة 2007 الذي تضمن ما يلي:

> *"تهدف المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية إلى نقل التكنولوجيا والخبرات إلى ليبيا. سمح للمستثمرين الأجانب بشراء الأراضي، وتم توظيف العمال الأجانب وتحويل الأرباح إلى الخارج إلى جانب العديد من الامتيازات الأخرى. كما أصدرت ليبيا قانونا يسمح للمصارف الأجنبية بفتح فروع لها في البلاد".*

وبالنتيجة، تم خصخصة أكثر من 360 شركة تعمل في الصناعات التحويلية والزراعية والنفطية. كما أصدرت الحكومة الليبية مرسوما في عام 2006 (القرار رقم 134 لسنة 2006) بفتح مقر سوق المال الليبي وإنشاء سوق الأوراق المالية الليبية.

وقد جاءت هذه الإصلاحات من خلال المفاوضات الدولية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت محاولات من كليهما لتطوير روابط تجارية محسنة مع ليبيا. في الواقع، تحقيقا لهذه الغاية، وقد قام كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بحملات دبلوماسية واسعة النطاق لتغيير صورة ليبيا في أعين مجتمعات الأعمال الخاصة بهما حتى يتمكنوا من الاستفادة من منطقة وسوق كانت حتى الآن تحت الاستغلال. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأت الدولة بالفعل في إعادة تنظيم علاقتها مع المجتمع من خلال التحرك نحو خصخصة المدارس الحكومية (مارتينيز، 2007؛ بورتر, 2007). على سبيل المثال، في ذلك الوقت، أصبحت 140 مدرسة ابتدائية وثانوية في طرابلس ومناطق أخرى مدارس خاصة تحت اسم مؤسسات التعليم التشاركي[3]. تتبنى معظم هذه المدارس تدريس اللغة الإنجليزية كأحد استراتيجياتها الرئيسية. وتم زيادة عدد المدارس الخاصة حتى وصل إلى 396 مدرسة في عام 2011 و750 مدرسة في عام 2012. ووفقا لقرار مجلس النواب العام رقم (504) لسنة 2009 بشأن مؤسسات التعليم التشاركي، تم تنفيذ استراتيجية مؤسسات التعليم التشاركي منذ عام 2009 وتم الإعلان عن خصخصة التعليم في ليبيا والتخطيط لها في 2003–2004، بما يتماشى مع استراتيجيات ليبيا السياسية والاقتصادية الأخيرة لخصخصة القطاع العام بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية".

هذا من أجل تحويل العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص في البلاد. باختصار، إنه مثال على الاستراتيجية التنموية الجديدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تبنتها الدولة الليبية. كما أنه يعكس الطريقة التي تم بها تكثيف الانقسامات الطبقية في ليبيا بسرعة كبيرة حيث سعت الفئات الأكثر ثراء في المجتمع إلى احتكار قطاع التعليم الخاص. من خلال القيام بذلك كان من المأمول أن يؤدي ذلك إلى تحسين جودة التعليم المقدم للطلاب، ولكن يبدو أن هناك تحديات لمدى قدرتهم على الابتكار. وكما ذكرنا سابقا، فإن القضية الأساسية بالنسبة للدولة الليبية هي إلى أي مدى يمكن أن تسمح للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتوسع من حيث منح الحكم الذاتي للقطاع الخاص دون تقويض سلطتها.

[3] مؤسسات التعليم التشاركي هو اسم المدارس الليبية التي تحولت من مدارس حكومية إلى مدارس خاصة.

لقد نفذت ليبيا بالفعل استراتيجيتها لخصخصة القطاع العام بما في ذلك قطاع التعليم قبل عضوية محتملة في منظمة التجارة العالمية (WTO)، ولكن كما هو الحال، لا يسمح لمؤسسات القطاع الخاص بإنشاء مناهجها أو خططها الدراسية التي لم تتم الموافقة عليها من قبل ما يسمى باللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي في ذلك الوقت (عثمان وكارلبرغ، 2007، اللافي وبورجين، 2010). كما لا يسمح لهم بتعديل المناهج الدراسية أو المواد الدراسية إلا من خلال إذن مسبق من اللجنة العامة. ومع ذلك، فإن المبادرة العامة للتعليم من حيث الضرورات العلمية والتعليمية مثل الكتب والمختبرات والمعدات والمرافق التكنولوجية تعفي هذه المؤسسات الخاصة (مؤسسات التعليم التشاركي) من الضرائب. وبالتالي، فإن خصخصة استراتيجية التعليم في ليبيا لم تكن مجانية تماما من حيث المناهج الدراسية والمناهج الدراسية والخطط الدراسية، ولكن من نواح أخرى تم منحها مزايا اقتصادية كبيرة. ولكن هل ارتبط القطاع الخاص الناشئ في ليبيا بما يسمى باقتصاد الظل نتيجة لبعض السياسات الحكومية؟

❖ **القطاع الخاص الناشئ في ليبيا واقتصاد الظل: التعليم للجماهير**

منذ عام 2002، خفضت الدولة ضوابط الاستيراد الخاصة لتمكين القطاع الخاص من استيراد أو تصدير السلع التي كانت في السابق تحت احتكار الدولة بحرية (تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، 2006). وقد فتح هذا الباب المنافسة أمام المزيد من الشركات الخاصة وعدة أنواع من الشركات بما في ذلك مراكز التعليم والتدريب، وبالتالي، المزيد من اتفاقيات/وعقود استثمار مع الشركات الدولية (جورج ومايلز، 2010؛ بورتر، 2007). في مثال على ذلك، ذكر اللافي وبورجين (2010:12) بأنه *"تم توقيع العديد من اتفاقيات الاستثمار مع عدد من الدول من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ومواءمة الضرائب. كما يتم تحديث البنية التحتية والتخطيط لمناطق التجارة الحرة. كما تم تبسيط متطلبات إصدار الشهادات للتجارة مع البلدان المغاربية"*. وكما تمت الإشارة أعلاه أنه في 2005، وقعت ليبيا واليونسكو اتفاقا يضع خطة وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزود جميع مؤسسات التعليم العالي في ليبيا بمرافق الإنترنت، بما في ذلك المكتبات الرقمية

والمواقع التعليمية ومرافق التعلم عن بعد. من خلال تعزيز استخدام اللغة الإنجليزية في المدارس على المستوى الوطني، بضمان من الدولة أن تكون المواقع العلمية والتكنولوجية متاحة أيضا للطلاب والباحثين الليبيين.

وهكذا جاء القرار الجديد للجنة العامة للتعليم والبحث العلمي رقم (504) لسنة 2009 بشأن مؤسسات التعليم التشاركي نتيجة لمثل هذه الاتفاقيات والعقود التي توضح التزام الحكومة بأفكارها النيوليبرالية التي تبنتها حديثا. لكن بعض هذه المدارس الخاصة ومراكز التدريب على اللغة الإنجليزية لا تزال تنتظر الترخيص لأنها تفتقر إلى الجودة اللازمة. ومع ذلك، نظرا للتركيز على تعلم اللغة الإنجليزية في ليبيا والبطء النسبي للدولة في الاستجابة لذلك من حيث الإجراءات الإدارية أحيانا، ظهر ما يسمى باقتصاد الظل حيث يتم تقديم دروس خاصة بشكل غير رسمي ودون موافقة الدولة، وبالتالي فهي غير قانونية من الناحية الفنية. ولتدليل على ذلك، انتشار ملصقات وإعلانات مختلفة لتعليم اللغة الإنجليزية من قبل المدارس الخاصة والمعاهد ومراكز التدريب، لكن معظمها غير معتمد من قبل وزارة التعليم "اللجنة العامة". لذلك، كانت هذه المؤسسات الخاصة تعمل بشكل غير قانوني وليس لديها اعتماد جودة. والجدير بالذكر أن العديد من المدارس والمعاهد ومراكز التدريب الخاصة كانت في ذلك الوقت لا تنتظر الموافقة من وزارة التعليم فحسب، بل تنتظر أيضا عدد من مؤسسات التعليم الأجنبية الخاصة التي تقترح التدريس بالكامل باللغة الإنجليزية حيث في بعض المدارس لا يسمح باستخدام اللغة العربية فيها إلا في المواد المهمة المتعلقة بالدين والثقافة الليبية. وهذا البطء في إصدار التراخيص هو مشكلة موجودة في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، لاحظ نانون (2003:595) اقتصاد الظل في الصين حيث قال: "*يظهر تدريس اللغة الإنجليزية كعمل تجاري خاص خارج المدارس والجامعات العادية، لا سيما في المدن الكبرى مثل قوانغتشو وشنغهاي وبكين*". وأضاف أن "*أحد المستثمرين في صناعة النشر أخبرتني أن شركتها لديها 600,000 مسجل جديد في مدارس المحادثة الخاصة كل أربعة إلى ستة أشهر*" (نونان، 2003: 595). وأكثر من ذلك، قال نونان (2003) حول موضوع الاستراتيجية التعليمية الأخيرة للصين تجاه اكتساب اللغة الانجليزية أنه "*في عام 2001، تم إدخال اللغة الإنجليزية في الصين كمادة إلزامية في الصف 3 في جميع المدارس الابتدائية التي لديها معلمون مؤهلون تأهيلا مناسبا. ويمثل هذا تخفيضا لسن التعليم الإلزامي من 11 إلى 9 سنوات. في المدارس الابتدائية ويوجد درسان أو ثلاثة للفصول مدة كل منهما 40 دقيقة في الأسبوع. في المدرسة الثانوية هناك خمسة إلى ستة دروس مدتها 45 دقيقة. وفقا للخبراء، كان تأثير اللغة الإنجليزية كلغة عالمية كبيرا* ".

والجدير بالذكر، أن التعليم المجاني في ليبيا من قبل الدولة أو القطاع الخاص كان إلزامي حتى نهاية الصف التاسع، وقد يشمل التعليم الثانوي والتعليم العالي وهذه المراحل الأخيرة ليست مفروضة من الدولة للطلاب، ومع ذلك يتم الترويج لها بقوة من قبل الحكومة. يتم تقاسم رسوم قطاع التعليم الخاص للمرحلتين الابتدائية والثانوية بين الأسر والدولة، بينما الوضع في مؤسسات التعليم العالي الخاصة مختلف تماما. على سبيل المثال، على الرغم من أن أكاديمية دراسات التعليم العالي في طرابلس هي مؤسسة تعليم عال شبه خاصة، إلا أن الطلاب يضطرون إلى دفع الرسوم من أجل إكمال دراساتهم العليا والتمتع بمرافق هذه الأكاديمية. المثل الأعلى للتعليم المجاني في ليبيا كوسيلة لتعزيز المساواة الاجتماعية، وهو المثل الأعلى القديم للثورة.

وقد كانت إعادة تنظيم العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع العام في ليبيا واحدة من الرؤية الجديدة الرئيسية للاستراتيجيات الحكومية التي تم تبنيها في الفترة 2003–2004 (بورتر، 2007؛ مارتينيز، 2007; جورج ومايلز، 2010، فانديوال، 2008). شجعت هذه الاستراتيجية الأخيرة تجاه القطاع الخاص في ليبيا على إنشاء مشاريع وشركات ومؤسسات تعليمية خاصة جديدة ومتنوعة في البلاد. وبالنسبة للقطاع الخاص الناشئ، يجب التعامل مع عدد من المشاكل الهيكلية بشكل سليم إذا أراد بناء ثقته في الاقتصاد الليبي الجديد. كما أشار سيمون وتيل (1998: 17)، فإن معظم البلدان النامية في إفريقيا تعمل بجدية لتطوير مواردها البشرية والاستثمار في رأس مالها البشري من خلال إرسال خريجيها للدراسة في أوروبا وأمريكا. ومع ذلك، للأسف، فإن الفوائد المتوقعة من هؤلاء الخريجين ليست في الغالب لصالح الدول المرسلة، بل لصالح الدول المستقبلة. لأن البلدان المتقدمة تقدم لهم رواتب أعلى ومستوى جيد من بيئة العمل التي يمكن أن تحولها إلى عمالة ماهرة لصالح البلدان المتقدمة. اقتبس سيمون وتيل ملاحظة جايكوكس عندما ذكر أن "*هناك هجرة مذهلة للأدمغة من إفريقيا. ولقد استفاد بقية العالم من ذلك، لكنه لم يكن في صالح إفريقيا*" (جاكوكس، 1993: 73 مقتبس في سيمون وتيل، 1998: 17). وأضافوا أن:

" التقديرات تشير إلى أن حوالي 100,000 خبير أجنبي يعملون في إفريقيا ، بينما يعمل حوالي 100,000 أفريقي ماهر في أوروبا وأمريكا الشمالية. هؤلاء الأفارقة المهرة هم أغلبهم أطباء وعلماء أبحاث ومعلمون جامعيون. ولهذا التبادل العمالي جوانب إيجابية، ولكن بشكل عام فإن هجرة العديد من المتعلمين تعليما عاليا تثير القلق بالنظر إلى ندرة هؤلاء الأشخاص في القارة. على الرغم من أن الحكومة تدفع معظم تكاليف التعليم العالي، إلا أن هجرة الخريجين تعني أن بلدانهم لا تستفيد من هذه الاستثمارات. غالبا ما يتم استبدال هؤلاء الخريجين بالتوظيف في المغتربين بتكلفة باهظة (عادة ما تكون الأجور المرتفعة ضرورية لحث الناس على العمل في البلدان الأجنبية) (وليامز ، 1994، نقلاً عن سيمون وتيل، 1998: 17).

في ذلك الوقت، أي الفترة ما بين 2004 و2010، شهدت ليبيا محاولات لإعادة إدراج اللغة الإنجليزية في المناهج التعليمية كجزء من برنامج إصلاحي أوسع شمل تحديث القطاعات الاقتصادية والتعليمية. إلا أن هذه الجهود تزامنت مع مخاوف القطاع الخاص بشأن مدى قدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحاتها دون المرور بتغيرات اجتماعية وسياسية جوهرية، حيث ارتبطت الإصلاحات الاقتصادية بانفتاح تدريجي قد يؤدي إلى مطالبات بتحولات ديمقراطية أوسع. في ظل نظام قائم على مركزية الدولة، كان يُنظر إلى هذه التغييرات على أنها قد تشكل تحديات مباشرة للنخبة الحاكمة، مما أدى إلى حالة من التردد وعدم اليقين بشأن تنفيذ الإصلاحات بشكل كامل ومستدام.

الخلاصة

حاولت هذه الورقة الإجابة على عدد من التساؤلات التي كان أبرزها حول عواقب السياسات والاستراتيجيات الأخيرة للدولة الليبية بإعادة تعليم اللغة الإنجليزية كاستراتيجية تنموية وكمهارة أساسية لرأس المال البشري في ليبيا، واندماج اقتصادها ومجتمعها مع النظام الاقتصادي العالمي الحديث. فمع نمو القطاع الخاص وتحرير نفسه من سيطرة الدولة، الذي لا يوفر مصدرا بديلا للتنمية الاقتصادية فحسب، بل يوفر أيضا للسلطة السياسية نموذج جديد بدت فيه الدولة الثورية الليبية الاستبدادية الشعبوية تتعايش مع مواقع بديلة للسلطة فيها. وأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح مطلبا حكومي، وأن التحركات نحو خصخصة الاقتصاد باتت ضرورية، مما وضع الحكومة أمام معضلة سياسية كبيرة وهي كيف ستساعد هذه السياسات، وتطوير اكتساب/تعليم اللغة الإنجليزية كمهارة أساسية لرأس المال البشري في ليبيا والاندماج مع النظام الاقتصادي العالمي الحديث مقارنة موقف ليبيا بمواقف الدول الأخرى التي سلكت بالفعل هذا الطريق. وفي سياق تحليل النظم العالمية، يعد موقف ليبيا مثالا كلاسيكيا على دمج دول المركز بباقي دول العالم. بعد أن استخدمت مواردها النفطية الهائلة لمقاومة هذه العملية منذ ثورة القذافي، خلقت الديناميكيات الهيكلية للأيديولوجية (الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية) بيئة تبدو فيها راديكالية أيديولوجية الحكومة الليبية لعام 1969 رجعية بشكل متزايد من قبل القرن الحادي والعشرون. وكان تبني الاستقلال الوطني (الثقافي والسياسي) بعيد المنال عن اتجاهات العولمة التي ظهرت منذ نهاية الشيوعية. عندما تضطر حتى البلدان والاقتصادات الشاسعة مثل الصين والهند إلى تبني الرأسمالية الليبرالية الجديدة، فليس من المستغرب أن تدفع دولة صغيرة مثل ليبيا في النهاية إلى فعل الشيء نفسه. لكن السياسات التي كانت قد تبنتها الحكومة الليبية في (2003–2004) تمثل حلا وسطا بين الليبرالية الجديدة والحاجة إلى الاحتفاظ بدولة قوية، وحماية النظام نفسه بقدر ما يحمي السكان الخاضعين للأسواق الحرة وعواقبها الاجتماعية، في حين أن الهند والصين لديهما القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية للقيام بدور توجيهي قوي في تكامل اقتصاداتهما. وبذلك كانت خطط تطوير استراتيجيات تعليم اللغة الإنجليزية في ليبيا جزءًا من رؤية أوسع لدمج البلاد في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من التحديات، فإن وضع الاستراتيجيات وتحسين السياسات التعليمية الجديدة أُسهم بشكل أو بأخر في تعزيز رأس المال البشري، وتحقيق التنمية المستدامة، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

➢ المراجع العربية

- أبوعزوم اللافي وإريك جيه ودي بروين (2010)، التغيير في الاقتصاد الليبي: نحو اقتصاد أكثر توجها نحو السوق، مؤتمر مركز الأبحاث في ريادة الأعمال، والمهنيين، واقتصاديات المشروعات الصغيرة، لونيبورغ، ألمانيا، 2009.
- أحمد حميدا (1994)، الصناعة الحديثة في ليبيا، نيويورك: مطبعة جامعة ولاية نيويورك.
- أحمد حميدا (2005)، أصوات منسية: القوة والوكالة في ليبيا الاستعمارية وما بعد الاستعمارية. أبينجدون: روتليدج.
- تقرير الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية (2006) تقييم خطط التنمية المستقبلية في ليبيا، بإشراف المشاركين الرئيسين الدوليين للاستشاريين: بورتر، م. وفيرجن، المركز المراقب: المملكة المتحدة.
- تقرير مؤشرات التنمية البشرية (2006)، مؤشرات التنمية البشرية: متاحة على العنوان التالي: org/HDR2006/statistics.http://hdr
- سعيد، إي (1978). الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق، لندن: مؤسسة البطريق.
- سيف الإسلام القذافي (2002)، ليبيا والقرن الحادي والعشرين، دار المها. بيروت: لبنان.
- التقرير العالمي لهيومن رايتس ووتش (2011)، نيويورك: مطبعة سبع قصص.

➢ المراجع الأجنبية

- Agarwal, P. (2006). Higher Education and Labor Market in India, http://64.233.183.104/search:siteresources.World Bank.org/INTABC downloaded August 2007.
- Aybar, S. and Lapavitsas, C. (2001) "Financial System Design and Post-Washington Consensus", in Fine et al. (2001).
- Fanon, F. (2006) *Fanon Reader*, (by Ezzedine Hadour), London: Pluto Press.
- Fanon, F. (2006a) "Negro and Language", in Fanon (2006).
- Fanon, F. (2006b) "On National Culture", in Fanon (2006).
- Fanon, F. (2006c) "Racism and Culture", in Fanon (2006).
- Fanon, F. (2006d) "Negro and Psychopathology", in Fanon (2006).
- Fine, B. Labavitsas, C. & Pincus, J. (ends), (2001) *Development Policy at C21: Beyond the Post-Washington Consensus* , London: Routledge.

- Fine, B. and Rose, P. (2001) "Education and the Post-Washington Consensus", F. Fine et al., (2001)
- Ives, P. (2009). Our linguistic question: Gramsci, the state system and global capitalism. Work in progress.
- Law Society, Report. (2006) Final Report of the United Kingdom and Libya: Legislative Framework Committee, United Kingdom.
- Martinez, L. (2007) *The Libyan Paradox*, London: Hearst & Company.
- Noonan, D. (2003). The Impact of English as a Global Language on Educational Policy and Practice in the Asia-Pacific Region, *TESOL Quarterly* , Vol. 37(4): 589-613.
- Organization for Economic Cooperation and Development (2000). *Literacy in the Information Age: Final Report of the International* Adult Literacy Survey, OECD Statistics, OECD Publications Service. Paris: France.
- Osman and Carlberg, W. and Carlberg, E. (2007). *Libyan Economy: Diversification and International Repositioning*, Berlin: Springer.
- Osman, W. and Karlberg, E. (2007) *The Libyan Economy: Economic Diversification and International Repositioning*, London: Springer Press.
- Philipson, R. (2008). The Linguistic Imperialism of the Neoliberal Empire, *Critical Inquiry into Language Studies* , 5/1, 2008, 1-43.
- Porter, M. (2007) Interview, *Business Week* , February 23, available at: http://www.BusinessWeek.com/globalbiz/content/February2007/gb20070223_828554.HTM
- Said, E. (1983) *The Scientist, Text and Critic*, Boston: Harvard University Press.
- Said, E. (1994a). *Culture and Imperialism*, London: Chateau & Windows Ltd.
- Said, E. (2001) "The Globalization of Literary Studies," in *PMLA* , Vol. 116, No. 1, January: 64-68.
- Samman, K. (2006) "Comprehension with Force in Two Different World Systems: Analysis of Paul and Herzl," *Journal of World Order Research* , Vol. XII, No. 2:3-34.
- Samman, K. and Zoabi, (eds.) (2008) *Islam and the Orientalist World Order*, Boulder: Paradigm Press.
- United Nations Development Programme, Report. (2006) Human Development Indicators: Provincial Fact Sheets, available at http://hdr. United Nations Development Programme.org/HDR2006/statistics 2007.

- United Nations Development Programme, Report. (2010) Human Development Indicators Values: *Explanatory Note on Composite Indicators for the Libyan Arab Jamahiriya Human Development Report 2010*, Explanation of the Indicator Value and Changes in Ranking in the Human Development Report, available at: http://hdr. United Nations Development Programme.org/HDR2006/statistics.
- United Nations (2000), Executive Board of the United Nations Development Programme and the United Nations Population Fund: Report of the Executive Board on its work during 2000, *Economic and Social Council*, Official Records 2000, Supplement No. 15.
- United Nations (2005), Executive Board of UNDP and UNFPA: Report on the provisional agenda Country programmes and related matters: country programme outline for Libya (2006-2009).
- Vavrus, F. (2002) Postcolonialism and English: Exploring Language Politics and Development in Tanzania**,** *TESOL* Quarterly, Vol. 36, No. 3, Fall, 2002, 373-397.
- Vine, B. and Milonaxi, D. (2008) From Political Economy to Economics: Methodology, Sociological and Historical in the Development of Economic Theory , London: Routledge.
- Vine, B. 2001 (2001) Social Capital vs. Social Theory , London: Routledge.
- Vine, B. and Milonakis, D. (2009) From Economic Imperialism to Freakonomics , London: Routledge.
- Wallerstein, I. (2006). *European Universality: The Discourse of Power*, New York: The New Press.
- Wallerstein, Ay (2008) "The Political Construction of Islam in the Modern World Order," in Samman and Zababi (eds.).
- Report of the Wilton Park Conference (2007) Working with Libya Today: International and Economic Relations and Prospects for Change, WP857 Monday 30 July - Thursday 2 August 2007, United Kingdom.
- World Bank (1995) *Education Priorities and Strategies*, Washington, D.C.: World Bank.
- World Bank (2003) *Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy*, Washington, D.C.: World Bank.
- Zapatia, S. (2009). *Libyn tourism projects are on the rise in 2008*. Tripoli Post. Available at: http://www.Tripoli Post.com